

لا يكونون بمأمن من الثأر الى ان يفعلوا ذلك . وهذا المبلغ لا يحسب من الدية ما لم يكن دافعه قريبا من بعيد (ابعد من الدرجة الخامسة) .

ومزايا الهدنة هي : انها تمنع استمرار الاعمال العدائية ، وقبولها اعتراف جزئي من جانب الشخص المتهم . مع مضي الوقت تختفي الحرارة المصاحبة للجريمة . وتصاغ الشروط بواسطة اتفاق بين الطرفين . ومن بين هذه الشروط : الا يسمح للقاتل بدخول القرية حيث يسكن ذوو المغدور ، لا يسمح له بالاقتراب من نبع يرتاده الطرف الاخر مرارا . و احيانا يطلب المدعون فقط الا يدخل حيهم . وبعد الاتفاق يصبح القاتل حرا في الذهاب الى حيث يشاء عدا الاماكن المحددة في الاتفاق . فاذا التزم بالاتفاق فانه لا يتعرض للاهانة من الطرف الآخر .

ولا تتحقق الهدنة الى أن يكون القضاة قد عينوا رجلا للقيام بدور الضامن للمتهمين . ويسأل القاضي الضامن : « هل تضمن انهم (المدعون) لن يتعدوا على المتهمين ولن يأتوا أي عمل شرير ، انما سيعيشون مع المتهمين بسلام كما خيوط التماس (٤٩) ، وانهم سيضعون على الناقة حملها معا ويخرجون الماء من الحوض معا في سلام ؟ » (٥٠) ويسأل الرجل أو الرجال الذين يقومون بدور الضامين - المدعين : « هل تقبلوننا كضامين ضد الخديعة والحنث بالقسم ، والمس باعدائكم ، وتغيير رأيكم [اي خرق الهدنة] » (٥١) ، فاذا اجابوا بالاجاب قامت هدنة في قرية المغدور . ولا بد ان يكون الضامنون ، الذين يكونون قد عينوا هكذا ، من مرتبة اعلى من اولئك الذين يضمنونهم ، وهم يختارون عادة من جانب المتهمين أو القضاة . ويحتفظ المدعون بحق الاعتراض على هؤلاء الاشخاص ، اذا كانوا ، على سبيل المثال ، اعداء لهم . واختيار « الوجوه » قد يتم في غيابهم . ويمكن ان يقف « امير » ضامنا لنديل او وجيه . ومهما تكن الظروف مثيرة للتوتر فانه لا يكون باستطاعة المدعين خرق قواعد الهدنة ومهاجمة اعدائهم . انما هم يحاولون تخليص انفسهم من « الوجوه » بان يطلبوا من الضامن ازالة « وجهه » . فاذا قبل ان يكون احرارا في ان يفعلوا ما يحلو لهم ، يستخدم تعبير « عداهم اللوم » (٥٢) ، عن الداعين في مثل هذه الحالة . أما اذا لم يقبل فعليهم ان يحافظوا على الهدنة سلميا حتى انقضاء أجلها ، ولكن عليهم عندئذ ان يرفضوا تجديدها . فاذا خرق المدعون الهدنة يحق للضامن ان يقتل المعتدين اذا قابلهم اثناء الايام الثلاثة ، والنصف الاولي . اما اذا لم يقابلهم فانه يقدمهم للمحاكمة (٥٣) .

وحقوق الضامن اكبر من حقوق الدم ، من حيث انه يتناول عددا اكبر من الاشخاص ولا يدافع عنها الضامنون وحدهم ، انما يدافع عنها ايضا شاهدو العيان بوجه عام . فاذا رفض الشخص الذي خرق قواعد الهدنة المثول امام القاضي ، استدعاه الاخير نفسه . فاذا ظل على رفضه ، استبيحت حياته واملاكه لاولئك الذين مس شرفهم بخرقه للهدنة (٥٤) ، كما لا يعود له اي حق في ان يطلب تعويضا عما حدث . فيتترك دمه دية ودون « وجاهة » ، (بلا عوض ولا قوة) (٥٥) . ويتعين على الضامن ان يدفع تعويضا عن العطل او الضرر الذي يكون قد لحق بالطرف المسالم نتيجة خداع الطرف الاخر ، حتى لا يقال : « المتغافي بوجه فلان مثل المتغافي بالسحاب » (٥٦) . ونظرا للقسوة المتناهية للعقوبة التي تلحق بالمخادع المنتهك للهدنة ، ونظرا للعار الذي ينتج عنها ، فانه نادرا ما تصدث .